الأمم المتحدة

A/54/841/Add.4

الجمعية العامة

Distr.: General
10 April 2000
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري الأمين العام عن الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/54/704) وعن الميزانية المقترحة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/54/729). واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقريرين مع ممثلي الأمين العام، بمن في ذلك كبير الموظفين الإداريين في قوة حفظ السلام في قبرص، الذي قدم توضيحات ومعلومات إضافية.

٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن قوة حفظ السلام في قبرص في ٤ آذار/مارس ١٩٦٤. وجرت تغطية تكاليف القوة منذ إنشائها حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ من قِبل الحكومات المقدمة للوحدات، وحكومة قبرص، ومن التبرعات المقدمة للقوة. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تقرر أن تقسم فيما بين الدول الأعضاء تكاليف القوة منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ التي لم تغطها التبرعات. ودأبت حكومة قبرص على تقديم تبرعات تعادل ثُلث التكلفة السنوية للقوة، بينما ظلت حكومة اليونان تقدم مساهمة سنوية قدرها ٦,٥ ملايين دولار.

الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠حزيران/يونيه ١٩٩٩

٣ - بلغ إجمالي المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ١٦٠ ٢٧٦ ٤٥ دولارا (صافيه ٨٦٠ ٥٣٦ ٤٣ دولارا)، شاملا الجزء الذي سيغطى من التبرعات المقدمة من حكومتي قبرص واليونان للإنفاق على قوة حفظ السلام في قبرص، ومبلغ ١٦٠ ٢٦٧ ٢ دولارا اعتمدته الجمعية العامة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام في قرارها ٢٤١/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وبلغ إجمالي النفقات المسجلة ٢٠٠ ٩٠٢ ٤٤ دولار

270400 270400 00-38439 (A)
0038439

(صافيها ٢٠٠ ١١٥ ٤٣ دولار)، مما نتج عنه رصيد غير مرتبط به يبلغ إجماليه ٠٠٠ ٣٧٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ٤٢١ دولار). وقد نتج الرصيد غير المرتبط به في المقام الأول عن انخفاض تكاليف سفر أفراد الشرطة المدنية وانخفاض احتياجات التكلفة التشغيلية في إطار عمليات النقل، واللوازم والخدمات، والاتصالات وإصلاحات الهياكل الأساسية.

٤ - وكما أشير في الفقرة ١ من المرفق الثاني لتقرير الأداء (A/54/704)، يعزى إلى حد كبير الرصيد غير المستخدم البالغ ٢٠٠ ٨٧ دولار تحت بند تكاليف الشرطة المدنية إلى أن الحكومة التي تقدم الشرطة المدنية لم تطلب سداد ما تكبدته من تكاليف الإعادة إلى الوطن/التناوب. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة ٣٣ من تقريرها عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٨ (A/52/860)، التي طلبت فيها أن تتحقق الأمانة العامة، في مثل هذه الحالات، مما إذا كانت المطالبة ستقدم من البلد المعني وأن تأخذ نتائج ذلك في الاعتبار عند إعداد الميزانيات المقبلة للبعثات. وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها بأن الوفورات أخذت في الاعتبار، وفقا لتوصية اللجنة، عند إعداد ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٥ - ونتج رصيد غير مستخدم يبلغ ٤٠٠ ٧١٣ دولار عن انخفاض الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك الأرصدة غير المنفقة في إطار بند إصلاحات الهياكل الأساسية (٩٠٠ ٥٦ دولار)، وعمليات النقل (٤٠٠ ٤٧٩ دولار)، والاتصالات (٥٠٠ ١٢٦ دولار) واللوازم والخدمات (٩٠٠ ٣٦٨ دولار)، التي قابلتها جزئيا احتياجات إضافية في إطار بنود أماكن العمل/الإقامة (٧٠٠ ١٤٧ دولار)، والعمليات الجوية (٩٠٠ ٨ دولار) والمعدات الأخرى (٧٠٠ ١٦١دولار).

٦ - وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن مجموع سداد تكلفة القوات بلغ ٧٣٦ ٦٢٤ ٩٠ دولارا حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، بينما بلغ مقدار المستحق عن الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ٠٦٩ ٦٩٧ ١٠ دولارا. وفيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، أفيدت اللجنة أن المبلغ المسدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بلغ ٦٢٣ ١٤٠ ٤ دولارا، وبلغ المستحق ٦٩٨ ٢٧٨ ١٢ دولارا. وبلغت الالتزامات غير المصفاة بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات ٣٤٣ ٢٣٣ ٦ دولارا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وفي إطار بند تعويضات الوفاة والعجز، أفيدت اللجنة دفع مبلغ ٧١٨ ٢١٤ دولارا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفاء لـ ١٥ مطالبة، وتبقى رصيد قدره ٠٠٠ ١٠٠ ١ دولار في شكل التزامات غير مصفاة و ٣ مطالبات لم يبت فيها. وأفيدت اللجنة أن الوضع النقدي لقوة حفظ السلام في قبرص بلغ ١٨,٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٧ - وأفيدت اللجنة الاستشارية أيضا أن مجموع المبلغ المقسَّم على الدول الأعضاء بخصوص القوة عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بلغ ١٥٠,٢ مليون دولار، بلغت المدفوعات المحصلة منه ١٣٤,٠ مليون دولار، وتبقى رصيد مستحق قدره ١٦,٢ مليون دولار.

٨ - وتلاحظ اللجنة استمرار تدابير التوفير والكفاءة التي اتخذتها البعثة لتخفيض التكاليف التشغيلية. ومن أمثلة ذلك التحليل الذي أجرته البعثة لأماكن العمل التي بحاجة إلى ترميم في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، بغرض ترشيد استخدام الحيز، وتحديد الاحتياجات الفعلية للقوة. ونتيجة لذلك التحليل تقوم القوة حاليا بإخلاء الحيز الذي لا تحتاجه. ومثال آخر هو وضع نهج جديد منقح من جانب

البعثة للإذن باستخدام طائرات الهليكوبتر للأغراض التشغيلية على وجه القصر، مما أدى إلى تحسين الرقابة على ساعات الطيران. **واللجنة ترحب بتلك التدابير.**

٩ - **كما تشيد اللجنة الاستشارية بالبعثة للتدابير التي اتخذتها لتحسين وتعزيز خدمات المشتريات.** وأبلغت اللجنة بتعيين موظف من الأمم المتحدة في البعثة ذي خبرة في عمليات الشراء، وبالقيام بتدريب أفراد آخرين بالبعثة في هذا الصدد. وتم تحسين تخطيط المشتريات مع التأكيد على تبسيط الاحتياجات وتحسين توجيها، واستخدم الإعلان على نطاق واسع، بما في ذلك استخدام الإنترنت. وبعد تحليل دقيق للتكاليف المقارنة، تتم عمليات الشراء إما محليا أو من خارج المنطقة. وأفيدت اللجنة عن وجود تعاون وثيق بين خدمات المشتريات في البعثة وفي المقر. وبالإضافة إلى ذلك، يجري عقد اجتماع إقليمي لكبار الموظفين الإداريين في بعثات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط لتشارُك أفضل الممارسات في مجال المشتريات ومجالات أخرى. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة باعتزام إدارة عمليات حفظ السلام استعراض جميع ممارسات الشراء في البعثات من أجل الانتفاع بالدروس المستفادة. **واللجنة ترحب بهذه المبادرة.**

١٠ - وقد أدت التدابير المتخذة لتحسين عمليات الشراء في البعثة إلى تحقيق وفورات ضخمة. وفي سياق تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، تبين تحقيق وفورات على سبيل المثال في بند الاتصالات والمعدات، حيث نتج عن عمليات الشراء محليا وفورات قدرها ٥٠٠ ٣٧ دولار، وفي بند الخدمات التعاقدية، حيث أسفرت العطاءات التنافسية المحلية عن وفورات قدرها ٨٠٠ ٣١٢ دولار في خدمات الغسل والتنظيف الجاف للملابس (انظر A/54/704 ، المرفق الثاني، الفقرتان ٧ و ٩).

١١ - وفيما يتعلق بالتكاليف العسكرية، تشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها الواردة في الفقرة ٨ من تقريرها المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (A/53/895/Add.3) بأنه، في حالة الوحدة التي اقتضت تناوبا كل خمسة أشهر ونصف الشهر بدلا من التناوب الاعتيادي الذي يجرى كل ستة أشهر، ينبغي أن تنظر الإدارة في هذه المسألة بغية إقناع الحكومات المساهمة بقوات بتحمل تكلفة أي تناوب إضافي يستلزمه هذا الترتيب. وأفيدت اللجنة بناء على استفسارها بأنه جاري بذل مساع للتوصل إلى تفاهم مع البلد المعني المساهم بقوات بخصوص جعل التناوب من الآن فصاعدا كل ستة أشهر.

١٢ - وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحا بشأن التغطية بالتأمين ضد أخطار الحرب للطائرات المقدمة بموجب ترتيبات طلبات التوريد الموجهة إلى الحكومات، حسب المشار إليه في الفقرة ٦ من المرفق الثاني من تقرير الأداء. وحيث أن هذه المسألة ذات صلة بعدة بعثات لحفظ السلام، ترد المعلومات المقدمة إلى اللجنة في تقريرها العام عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/54/841، الفقرة ٤٦).

١٣ - ويرد في الفقرة ١٠ من تقرير الأداء (A/54/704) الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة بصدد تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. **وتوصي اللجنة الاستشارية بتقييد الرصيد غير المرتبط به الذي يبلغ إجماليه ٠٠٠ ٣٧٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ٤٢١ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لحساب الدول الأعضاء بالطريقة التي تقررها الجمعية العامة.**

معلومات عن الأداء للفترة الحالية

١٤ - أفيدت اللجنة الاستشارية أن الوظائف المرتبط بها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ شملت ٢٠٦ ١ من القوات و ٣٥ من الشرطة المدنية و ٣٩ موظفا دوليا و ١٩٧ موظفا محليا على قوة الملاك المأذون به لقوة حفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وقوامه ٢٣٠ ١ من القوات و ٣٥ من الشرطة المدنية و ٤٤ موظفا دوليا و ٢١٥ موظفا محليا.

١٥ - وقدمت إلى اللجنة الاستشارية بيانات الإنفاق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وبلغ الإنفاق لهذه الفترة ٢٠٠ ٧٤٣ ٣٤ دولار من اعتماد موزع قدره ٣٠٠ ٨٩٢ ٤٣ دولار.

تقديرات التكلفة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

١٦ - كما جاء في الفقرة ١ من تقرير الأمين العام (A/54/729) عن الميزانية المقترحة للإنفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، طلب مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٠٣٩ ٤١ دولار (صافيه ٢٠٠ ٣٧٤ ٣٩ دولار). ويمثل هذا الطلب نقصانا بنسبة ٤,٥ في المائة (١٠٠ ٨٧٥ ١ دولار) في القيمة الإجمالية بالنسبة للاعتماد المخصص للفترة الحالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتعكس الميزانية المقترحة نقصانا في تكاليف الأفراد العسكريين يبلغ ٤٠٠ ٥٢١ دولار، أو نقصانا بنسبة ٢,٣ في المائة؛ ونقصانا في تكاليف الأفراد المدنيين يبلغ ٥٠٠ ٧٦٥ دولار، أو بنسبة ٧,٦ في المائة؛ ونقصانا في تكاليف التشغيل يبلغ ٨٠٠ ٥٣٤ دولار، أو بنسبة ٦,٦ في المائة؛ ونقصانا في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين يبلغ ٩٠٠ ٧٢ دولار، أو بنسبة ٤,٢ في المائة، مقابل زيادة قدرها ٥٠٠ ١٩ دولار أو بنسبة ٩٨,٥ في المائة في برامج أخرى.

١٧ - وفيما يتعلق بعرض تقرير الميزانية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعض المعلومات الواردة في الفرع الرابع (التبرعات المقدمة بموجب الاتفاق المتعلق بمركز القوة) يفصح عنها لأول مرة. وأفيدت اللجنة بناء على استفسارها أن جميع المبالغ المدرجة في الجدول الوارد في الفرع الرابع، باستثناء البند الأول، إضافية لمبالغ الميزانية التي دفعتها حكومتا قبرص واليونان. ومن ثم فمجموع تكلفة البعثة أكبر مما أعلن من قبل. **وتطلب اللجنة أن يستخدم في عروض الميزانيات المقبلة بالنسبة لقوة حفظ السلام في قبرص نفس الإجراء المستخدم بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، أي أنه ينبغي إدراج تلك التبرعات في الفرع الخامس من التقرير (التبرعات والصناديق الاستئمانية).**

١٨ - وما زال العدد المقترح من الأفراد العسكريين لقوة حفظ السلام في قبرص ٢٣٠ ١ فردا. وتلاحظ اللجنةالاستشارية من الفقرة ٢ من المرفق الأول - جيم من تقرير الميزانية (A/54/729) تطبيق معامل عدم استخدام بنسبة ٥ في المائة فيما يتعلق بحصص إعاشة الأفراد العسكريين[1]. ونتج عن هذا تعديل يخفض الاحتياجات التقديرية بمقدار ٤٠٠ ١٦١ دولار. واستفسرت اللجنة عن مدى اتباع تلك الممارسة في البعثات الأخرى، وأفيدت تطبيق معاملات عدم استخدام في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (١٤ يوما للفرد في السنة)، فضلا عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (٣,٥ في المائة).

١٩- ويتألف الملاك المدني المقترح للبعثة من ٣٥ من أفراد الشرطة المدنية و ٤٤ موظفا دوليا و ١٨٦ موظفا محليا. وهذا يعكس نقصان ٢٩ وظيفة من الموظفين المحليين نتيجة التعاقد مع جهات خارجية على خدمات النظافة وتوريد الأطعمة، وفق ما أوصت به اللجنة الاستشارية في تقريرها المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (A/52/860/Add.4، الفقرة ١٩). وأفيدت اللجنة أن الموظفين المحليين الذين تأثروا بهذا النقصان تم استيعابهم، بقدر الإمكان، في الوظائف الشاغرة؛ وترك آخرون الخدمة بعد انتهاء عقودهم. وأفيدت اللجنة بناء على استفسارها أنه نتجت عن إلغاء الوظائف الـ ٢٩ وفورات إجماليها ٩٠٠ ٧٠٨ دولار. وبلغت تكاليف عقود خدمات الحراسة والتنظيف ١٠٠ ٢٢٥ دولار و ٠٠٠ ٤٢٣ دولار على التوالي، ونتجت وفورات عن التعاقد مع جهات خارجية على تلك الخدمات صافيها ٠٠٠ ١٣٥ دولار. **وترحب اللجنة بالتعاقد على تلك الخدمات مع جهات خارجية وبما يترتب على ذلك من تحقيق وفورات.**

٢٠ - وأفيدت اللجنة بناء على استفسارها أن التعاقد على الخدمات مع جهات خارجية نفذ في مقر القوة. وجاري إجراء دراسة للوقوف على جدوى التعاقد مع جهات خارجية على الخدمات المماثلة في القطاعات الميدانية. **وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة الاستشارية بما ورد في الفقرة ١٤ من تقرير الميزانية (A/54/729) من اعتزام قوة حفظ السلام في قبرص مواصلة جهودها للاستعانة بالمصادر الخارجية في القيام بالمهام غير الأساسية الكثيفة العمالة مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الإدارة والإشراف والمهام التقنية المتخصصة. وتشجع اللجنة إكمال هذه الدراسة وتطلب إدراج النتائج في تقديرات الفترة المالية التالية وإتاحتها للبعثات الأخرى.**

٢١ - وأفيدت اللجنة الاستشارية أن تقديرات التكلفة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ استندت إلى معامل شواغر بنسبة ٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين وعامل شواغر نسبته صفر بالنسبة للموظفين المحليين. وتلاحظ اللجنة أن هذه المعدلات أدنى من المعدلين الواردين في تقرير الأداء للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/54/704) وهما ٨ في المائة و ١ في المائة على التوالي. وأفيدت اللجنة بناء على استفسارها أنه نظرا لحجم البعثة ومعدل الشواغر المنخفض نسبيا فيها ارتئي أن من الحكمة استخدام معاملي ٥ في المائة وصفر للشواغر. واستخدم الصفر بالنسبة للموظفين المحليين لأن البعثة حاولت أن تستوعب في الوظائف الشاغرة بعض الموظفين الـ ٢٩ الذين ألغيت وظائفهم نتيجة التعاقد مع جهات خارجية على خدمات النظافة وتوريد الأطعمة. **وبأخذ هذه الحالة المحددة في الاعتبار، تؤيد اللجنة استخدام معامل الصفر بالنسبة لشواغر الموظفين المحليين، ولكنها ترى أن المعدلات المستخدمة بالنسبة للموظفين الدوليين لا تؤيدها التجربة السابقة.** وأفيدت اللجنة بناء على استفسارها أن عدد الذين عينتهم البعثة في قوة حفظ السلام في قبرص بلغ ١١ موظفا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. **وتشجع اللجنة زيادة استخدام هذا النوع من الموظفين.**

٢٢ - وكما يتبين في الفقرة ١٩ من المرفق الأول - جيم لتقرير الميزانية (A/54/729)، تشمل تقديرات المعدات الأخرى اعتمادا لاستبدال ٢٠ في المائة من معدات التجهيز الالكتروني للبيانات. ويبلغ معدل الاستبدال في بعثات أخرى ٢٥ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاهتمام منصب في هذا المجال على استبدال المعدات التي أصبحت عتيقة و/أو يكون إصلاحها غير اقتصادي. وهذا يتمشى مع رأي اللجنة القائل بأنه لا ينبغي تطبيق نسبة الـ ٢٥ في المائة

بطريقة آلية (انظر A/54/841، الفقرتان ٣٥ و ٣٦). **وتشجع اللجنة البعثات الأخرى على إجراء فحص دقيق لمماثل لمخزونها قبل أن تتخذ قرارا بشأن طلبيات معدات جديدة.**

٢٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المرفق الثاني لتقرير الميزانية (A/54/729) أنه مطلوب ٠٠٠ ٢٠ دولار تحت بند خدمات تجهيز البيانات مقابل ٠٠٠ ١٨ دولار طلبت للفترة الحالية. وأفيدت اللجنة بناء على استفسارها أن الزيادة نتيجة مباشرة للزيادة المتوقعة في سعر رسوم ترخيص برامجيات نظامي SUN و PROGEN للفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأفيدت اللجنة أيضا أن المعيارين المستخدمين في تقرير الاختيار بين شراء نظامي تجهيز البيانات أو تأجيرهما كانا مدى التوفر والقيمة الأفضل بالنسبة للمنظمة. ويجري حاليا شراء المكونات المادية للحواسيب وبحث خيارات التأجير في نفس الوقت. ويتم شراء برامجيات الحواسيب الشخصية على أساس تسديد رسوم ترخيص لمرة واحدة، بينما برامجيات التطبيقات الإدارية، مثل نظم الحاسوب الدقيق SUN و PROGEN و Reality متاحة عن طريق التأجير على ذمة الشراء مع خياري الصيانة السنوية/التجديد، ومن ثم لا يمكن شراؤها. وأفيدت اللجنة كذلك أن شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات قد وضعت معايير لمواصفات المعدات الحاسوبية مثل وحدات الخدمة الحاسوبية ووحدات التشغيل، وغيرها وتتبع تلك المعايير في عمليات مشتريات البعثات التي يتولاها مقر الأمم المتحدة. ورغم وجود معايير للبرامجيات كذلك، تضطر البعثات إلى استخدام حسن تقديرها للوفاء بالمتطلبات المحلية التي من قبيل الدعم اللغوي.

٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة الكبيرة في تقديرات برامج التدريب من ٠٠٠ ١٥ دولار للفترة الحالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠ ٣٤ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأفيدت اللجنة بناء على استفسارها أن مبلغ الـ ٥٠٠ ٣٤ دولار يمثل كامل تكلفة برنامج التدريب، بما في ذلك ما يتصل به من تكاليف سفر وتكاليف أخرى. كما قدم إلى اللجنة بناء على طلبها توزيعا تفصيليا للتدريب المعتزم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. **وترحب اللجنة بالتأكيد على التدريب وتعتزم رصد برامج التدريب للتأكد مما إذا كانت الزيادة في النفقات تتناسب مع الفائدة التي تجنيها البعثات.**

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢١ من المرفق الأول - جيم لتقرير الميزانية (A/54/729) أن الاحتياجات المقترحة للتدريب على شراء المعدات تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٦ دولار. **ونظرا لما تتسم به خدمات الشراء الميدانية من لامركزية إلى حد كبير، توصي اللجنة بوضع برنامج أفضل توجيها للتدريب على عمليات الشراء يشمل موظفي المشتريات من كل البعثات الموجودة في المنطقة.** وفي هذا الصدد، أفيدت اللجنة بالاضطلاع بالفعل بتدريب موظفي الشؤون المالية لدى تعيينهم، وبأنه جاري النظر في تدريب المشتريات. **ويمكن تنظيم ذلك التدريب المشترك إما تحت رعاية قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي أو رعاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. كما ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي توفير مزيد من التدريب في جميع جوانب إدارة العقود.**

٢٦ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي في إطار الميزانيات المقبلة أن تتضمن المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة عدد الموظفين الذين يجري تدريبهم وما يتصل بذلك من تكاليف فضلا عن مجالات التدريب. وترى اللجنة أيضا أنه ينبغي تأكد الإدارة من وجود الموظفين في متناول البعثة بالفعل قبل اختيار الموظفين الذين سيجري تدريبهم.**

٢٧ - وتعكس التقديرات الواردة في المرفق الثاني - ألف تحت بند تكاليف السفر في مهام أخرى زيادة بنسبة ٥٨ في المائة. وأفيدت اللجنة الاستشارية أن التقدير الذي يبلغ ٣٠ ٩٠٠ دولار لسفريات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وضع على أساس افتراض سفر ثلاثة مراجعي حسابات إلى البعثة وبقائهم هناك لفترة ٢٨ يوما بتكلفة تقديرية تبلغ ١٠ ٣٠٠ دولار للسفر بالطائرة وبدل الإقامة لكل منهم. وروعي في تحديد عدد مراجعي الحسابات ومدة إقامتهم إمكانية توسع أنشطة البعثة في حالة حدوث تقدم مفاجئ في جهود الأمم المتحدة المستمرة هناك. وقدم إلى اللجنة بناء على طلبها توزيعا تفصيليا لجميع تكاليف السفر.

٢٨ - وكانت اللجنة قد أشارت إلى أن المنظمات التي تلتمس مساعدة قوة حفظ السلام في قبرص ينبغي أن تسدد لها (A/51/851، الفقرة ٤٠). **وتلاحظ اللجنة المعلومات الواردة في المرفق الثالث بشأن المساعدة التي تقدمها القوة** إلى **الكيانات المختلفة في منطقة البعثة، وتكرر توصيتها بمراعاة تجنب وضع طرائق مفصلة ومكلفة لاستعادة التكاليف قد لا تتناسب مع المبالغ التي ينبغي استعادتها. وتطلب اللجنة الرصد الدقيق للتكاليف المتكبدة والتماس السداد حسب الاقتضاء مع أخذ المبادئ التوجيهية المقدمة من اللجنة في الاعتبار.**

٢٩ - وتعرض الفقرة ٣ من تقرير الميزانية (A/54/729) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٠٣٩ ٤١ دولار (صافيه ٢٠٠ ٣٧٤ ٣٩ دولار) للاتفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة الإثنى عشر شهرا التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بما في ذلك مبلغ صافيه ٧٣٥ ٦٢٤ ١٩ دولارا يمثل التبرعات المقدمة من حكومتي قبرص واليونان.**

الحواشي

(١) يستند حساب معامل عدم الاستخدام إلى فحص تقارير مراجعة الحسابات لتحديد حصص الإعاشة التي لا تستخدم عندما يقوم الأفراد العسكريون بإجازة أو يتغيبون عن البعثة لأسباب أخرى.